خلال مؤتمر المحللين بعد ترقيتها للسوق الأول في «بورصة الكويت»

«الاستثمارات الوطنية»: نتائج الربع الأول تؤكد نجاح إستراتيجيتنا

■ جريش ناير: إعادة بناء المراكز بقطاعات غير منكشفة على الأزمة ساهمت في تحقيق عوائد إيجابية ■ سهيل لادها: نعمل على بناء الريادة الاستثمارية المصرفية بالسوق المتوسطة.. لتعزيز مكانتنا

المثنى المكتوم

جريش ناير

سهيل لادها

عقدت شركة الاستثمارات الوطنية مؤتمر المحللين للربع الأول من 2021 بعد ترقيتها الى السوق الأول، حيث شارك بالمؤتمر الرئيس التنفيذي للشؤون المالية جريش ناير، ونائب الرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمارات المصرفية سهيل لادها، ونائب الرئيس التنفيذي لقطاع إدارة الثروات المثنى المكتوم، والذي استهل المؤتمر بتقديم موجز عن الشركة ولمحة عامة عن النتائج الإيجابية في الربع الأول من هذا العام وذلك بالرغم من الظروف الاقتصادية التي مازالت تعيشها البلاد، مما يدل على نجاح استراتيجية الاستثمارات الوطنية وخبرة الفريق التنفيذي.

المركز المالي

ومن جانبه، قدم جريش ناير شرحا تفصيليا عن المركز المالي للشركة، حيث نجحت الشركة في تحقيق أداء مرتفع على خلفية ارتفاع مؤشر السوق العام في الكويت بنسبة 4,1٪ خلال فترة الأشهر الـ 3 الأولى من عام 2021.

وفيما يتعلق بأرباح الاستثمارات الوطنية للربع الأول لعام 2021، فقد أعلنت الشركة عن تحقيق صافي ربح قدره 3,8 ملايين دينار وربحية لكل سهم تبلغ 4,7 فلوس من خلال بيان الدخل، وربح قدره 3,1 ملايين دينار كإيرادات شاملة أخرى من خلال حقوق المساهمين. كما بلغت إجمالي الإيرادات الشاملة 6,9 ملايين دينار. ومقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2020، فقد سجلت الشركة خسارة قدرها 10,9 ملايين دينار من خلال بيان الدخل وخسارة للسهم بلغت 13,7 فلسا في حين كان ربح الإيرادات الشاملة الأخرى بقيمة 2,1 مليون دينار وبلغت إجمالي الخسارة الشاملة 8,8 ملايين دينار. وأضاف جريش ان العائد على متوسط حقوق الملكية والعائد على متوسط الأصول بلغ 2,1٪ لكل منهما خلال الربع الحالي. وبلغت نسبة الرافعة المالية 1:0,15 في نهاية الربع الأول من عام 2021، وكانت نسبة السيولة لدى الشركة قد بلغت 26,4٪، كما ارتفع إجمالي الأصول وحقوق المساهمين العائدة للشركة الأم إلى 228,6 مليون دينار و181,9 مليون دينار على التوالي مقارنة بـ 218,3 مليون دينار و172,2 مليون دينار في 31 مارس 2020.

الدخل والمصروفات

وأوضح جريش أن إجمالي الدخل للربع الأول في2021، قد بلغ 7,1 ملايين دينار مقارنة بدخل سلبي بلغ 10,5 ملايين دينار خلال الفترة الماضية نفسها. وقد شهد الربع الأول من عام 2020 العبء الأكبر لجائحة فيروس كورونا مع انخفاض لجميع مؤشرات السوق الرئيسية وأسعار النفط الخام. وسجل مؤشر الكويت العام على وجه الخصوص انخفاضا بنسبة 23,24٪ خلال الربع الأول من عام 2020.

وأشار إلى أن العوامل الرئيسية التي أسهمت في انتعاش إجمالي دخل الشركة للربع الأول من 2021، هو نتيجة أرباح من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة البالغة 6,04 ملايين دينار. وبالمثل، فإن من العوامل الرئيسية التي أسهمت في الإيرادات الشاملة الأخرى خلال الربع الأول من عام 2021 هو زيادة قيمة الاستثمارات الكويتية المسعرة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، كما تتوافق المصروفات الإدارية البالغة 1,8 مليون دينار للربع الأول من عام 2021 مع الفترة ذاتها من الربع الأول من عام 2020.

أحداث بارزة

وأفاد جريش بأن قطاع مينا للاستثمارات المسعرة قد استفاد من نجاحه في اقتناص بعض الفرص لصناديق الشركة ومحافظ العملاء وإعادة بناء المراكز الى القطاعات ذات الملاءة المالية غير المنكشفة على الأزمة الجارية مما ساهم في تحقيق عوائد إيجابية في نهاية الربع الأول من عام 2021.

كما وضع القطاع خططا تفصيلية للاستفادة من جميع الأدوات الجديدة المرخصة مثل تداول الهامش وصناعة السوق، وحاليا فإن الشركة في مراحلها النهائية لإطلاق خدمة صانع السوق، وذلك بهدف إضافة مصدر جديد للإيرادات.

الخدمات الاستشارية

وأفاد بأن شركة الاستثمارات الوطنية مستمرة بتقديم خدماتها الاستشارية والتي تضمنت إتمام بعض الصفقات الرئيسية، فقد أتم الفريق الاستشاري من قطاع الاستثمارات المصرفية العمل كمستشار بيع لملاك إحدى الشركات الغذائية الكبرى، وتنفيذ عرض المناقصة الإلزامي للشركة الكويتية السورية القابضة ودعم تنفيذ المعاملات لبيع حصة إقليمية في شركة توزيع أغذية في السوق. كما بدأ الفريق بمجموعة قوية من العمليات، بما في ذلك عمليتين للاكتتاب العام، وإتمام عدد من عمليات الاندماج والاستحواذ، وعدد من عمليات البيع، وإعادة هيكلة، وتعاقدات لتقديم خدمات استشارية عامة. كما أتمت إدارة الاستثمارات البديلة الالتزام باستثمارين جديدين خلال الربع الأول مستهدفه عوائد سنوية ثنائية الرقم بما في ذلك صندوق تحوط عالي الأداء، وفرصة استثمارية مباشرة في رأس المال الاستثماري. كما وقعت على وثيقة شروط لاستثمار لصالح العملاء في مشروع تخزين في إيطاليا. كما يعمل الفريق حاليا على تقييم التخارج من بعض الاستثمارات الموجودة. وأوضح جريش بأنه على الرغم من التحديات التي لاتزال، مؤثرة إلا أن قطاع الاستثمارات العقارية لدى شركة الاستثمارات الوطنية أضاف عقارا جديدا إلى محفظة إدارة العقارات، ويستمر في زيادة معدل التحصيل وإيرادات المحفظة العقارية المدارة لصالح أملاك الغير، كما تركز حاليا على زيادة جهودها التسويقية، وذلك بتجهيز وتطوير منتزه الوطنية في منطقة الخيران لمواكبة الطلب المتزايد على قضاء العطلات في الشاليهات خلال هذه الفترة.

خطط مدروسة

ومن جهته، استعرض سهيل لادها العناصر الرئيسية الاستراتيجية للشركة والمبادرات الرئيسية التي تتخذها لتنمية الأعمال وتعزيز المكانة التنافسية، وهي: بناء الأصول المدارة، والتي تعمل على قيادة وتطوير المنتجات العقارية الدولية مع التركيز على رأس المال الاستثماري، ومن أمثلتها شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، وشركة السكب الكويتية وشركة (فينكو)، بالإضافة الى تركيز الجهود على المرونة الرقمية، والمواصلة في الاستثمار وتحويل العمليات رقميا وتطوير بيئات عمل تعاونية، بالإضافة الي مبادرات استمرارية الأعمال، باستخدام أفضل التقنيات المتاحة.

وأيضا تعزيز الحوكمة وهي من إحدى الأسباب الاستراتيجية فقد أتمت الترقية إلى وضع السوق الأول في بورصة الكويت، مما يظهر التزامنا بزيادة الشفافية والحوكمة، بالإضافة إلى ذلك، تحديث إطار عملنا لإدارة المخاطر ليشمل مقاييس كمية ونوعية تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وأخيرا بناء الريادة الاستثمارية المصرفية في قطاع السوق المتوسطة، وذلك من أجل تعزيز مكانتنا، فقد قامت الاستثمارات الوطنية ببناء قدراتها وتطوير سجلاتها من خلال تنفيذ العمليات بأعلى جودة، مع التركيز على العملاء متوسطي الحجم. فقد قدم لنا عام 2020 منصة ممتازة، حيث أتممنا العديد من المعاملات الرئيسية، وبناء فرق متخصصة في أسواق رأس المال وإتمام عمليات الدمج والاستحواذ ورأس المال الاستثماري والتي حددت كمجالات نمو رئيسي للشركة.

وفي ختام المؤتمر، أكدت شركة الاستثمارات الوطنية بأنها ستكون على تواصل دائم مع مساهميها وعملائها في إبقائهم على إطلاع دائم بالتطورات في الشركة من خلال مؤتمر المحللين الربعي.

الأصول المدارة تتخطى مليار دينار

أوضح جريش أنه خلال فترة الأشهر الـ 3 المنتهية في 31 مارس 2021 سجل الدخل من أتعاب الإدارة والوساطة والاستشارات نموا بنسبة 12٪ ليصل إلى 1,48 مليون دينار خلال الربع الحالي، مقارنة بـ 1,32 مليون دينار بالفترة نفسها من عام 2020. وقد كان الدافع الرئيسي لهذا النمو هو زيادة إيرادات الوساطة، كما شهد إجمالي الأصول المملوكة للاستثمارات نموا بنسبة 3,3٪ خلال الربع الأول من 2021، والتي بلغت 228,6 مليون دينار في 31 مارس 2021، مقارنة مع 221,3 مليون دينار بنهاية 2020.

وجاء ذلك نتيجة الاستثمارات الإضافية وأرباح التقييم على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال محفظة الربح أو الخسارة ومن خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أيضا، فيما فاقت الأصول المدارة قيمة المليار دينار كما في 31 مارس 2021، وبزيادة مقدارها 4,5٪ عن نهاية 2020، حيث كان سعي الشركة مستمرا في توفير عوائد أعلى من المتوسط لعملاء محافظ الشركة مع المحافظة على رأس المال.

اقتناص الفرص الاستثمارية

قدم سهيل لادها دراسات تصويرية والتي تعد بمنزلة أمثلة واضحة على قدرة الشركة على تحديد الفرص وتنفيذها في السوق، وهي بورصة الكويت والتي تمثلت فكرة الاستثمار في الحصول على أصل مهم استراتيجيا بتدفقات نقدية قوية ومتكررة ومستدامة نظرا لمركزها الريادي في السوق.

وقد تم الاستحواذ على حصة مسيطرة في بورصة الكويت في فبراير 2019، وبلغت حصة الاستثمارات الوطنية المباشرة 14,4٪. منذ عملية الاستحواذ، كما خضعت بورصة الكويت للاكتتاب العام وعملية الإدراج، وبلغ سعر السوق اليوم أضعاف تكلفة الاستحواذ، كما حقق الاستثمار عائد إجمالي مضاعف بلغ 5,13 مرات (بناء على قيم السوق).

أشار سهيل لادها إلى أن فكرة الاستثمار في شركة السكب الكويتية، كانت بهدف الاستحواذ على أصل ذي تسعيرة مخصومة ويتمتع بقيمة جوهرية أكبر بكثير من القيمة السوقية السائدة، كما قدم الاستثمار مسارا محددا لتحقيق القيمة الحقيقية، إذ تم الاستحواذ على حصة تبلغ 21٪ في يناير 2019، واتخذت إجراءات لتحقيق القيمة السوقية.

وتمت استعادة معظم حقوق الملكية في الصفقة وبلغ إجمالي العائد المضاعف على أساس القيمة السوقية 1,19 مرة، وكان الهدف من صفقة شركة «تيسكو» لمتاجر التجزئة البريطانية هو تقديم عوائد نقدية لمستثمرينا من خلال الاستحواذ على عقار مستأجر من قبل شركة تتمتع بملاءة مالية جيدة وحققت الصفقة أرباحا ثابتة، مع تحقيق ارتفاع في القيمة.

عبدالمحسن بهبهاني: نسعى إلى تقديم تجربة لا مثيل لها تلبي احتياجات قاعدة عملائنا الواسعة

«بهبهاني للسيارات» تسلم أولى سيارات «سكودا»

عبدالمحسن بهبهاني خلال تسليم العميل الأول سيارة سكودا كاميك

أعلنت «سكودا الكويت»، بالشراكة مع شركة بهبهاني للسيارات، عن بداية بيع أولى سياراتها في الكويت، وتعد هذه الخطوة الإنجاز الأول مع أحدث شريك للعلامة التجارية، وبعد أقل من شهر من إعلان شركة بهبهاني للسيارات وكيلا معتمدا لشركة سكودا في الكويت. محمد فوزي عبدالحليم تسلم مفاتيح سيارة سكودا كاميك من عبدالمحسن بهبهاني الرئيس التنفيذي في شركة بهبهاني للسيارات، وذلك بمعرض الشركة في منطقة الشويخ الصناعية يوم الاثنين الماضي.

وتعليقا على هذه الخطوة، قال عبدالمحسن بهبهاني: هذه هي السيارة الأولى من بين العديد من سيارات سكودا التي سنشهدها على الطرق في السنوات القادمة، بعد حصول شركة بهبهاني للسيارات على توكيل العلامة التجارية، وأنا متحمس لقيامي بهذا الدور في بداية هذه الرحلة. وأضاف: تؤمن كل من شركة بهبهاني للسيارات وشركة سكودا بتقديم تجربة لا مثيل لها تلبي احتياجات قاعدة عملاء واسعة ومتنوعة في الكويت، ونتطلع إلى أن تكون تجربة العملاء ميسرة وسلسة. وإلى جانب «كاميك»، تشتمل مجموعة موديلات سكودا في الكويت على كل من «كاروك»، «كودياك»، «فابيا»، «سكالا»، «سوبيرب»، و«أوكتافيا». وجميع هذه الموديلات مجهزة بتقنيات مبتكرة تعزز من فلسفة Simply Clever التي توفر تجربة فريدة لجميع أفراد الأسرة. وفي الأسبوعين الماضيين، أجرى العديد من العملاء حجوزات لدى شركة بهبهاني للسيارات، ومن المرتقب أن يرتفع عدد الراغبين في تملك سيارات سكودا خلال الأشهر المقبلة.

منذ بداية 2021 .. لتتجاوز قيمتها لأول مرة عقود استكشاف النفط والغاز البالغة 1,14 مليار دولار فقط

دول الخليج تتجه للطاقة المتجددة.. أرست عقوداً بـ 2,17 مليار دولار

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد ان اتجاه ترسيات عقود مشروعات الطاقة المتجددة لعام 2021 كما في أواخر مايو الجاري، يشير إلى انها في طريقها لتتجاوز عقود التنقيب عن النفط وإنتاجه لأول مرة في دول مجلس التعاون الخليجي في ظل تسارع التحول العالمي بعيدا عن الوقود الأحفوري، حيث تمت حتى هذا الوقت من العام الحالي ترسية ما قيمته 2,17 مليار دولار من عقود مشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة، وهو ما يقارب ضعف القيمة الإجمالية لعقود استكشاف وإنتاج النفط التي بلغت 1,14 مليار دولار فقط بين الأول من يناير و20 مايو من هذا العام، وفقا للأرقام التي رصدتها ميد بروجكتس التي تتتبع نشاط المشروعات الإقليمية. وأضافت المجلة انه إذا استمرت قيمة العقود المتجددة في تجاوز قيمة العقود الممنوحة للتنقيب عن النفط فإن عام 2021 سيصبح أول عام على الإطلاق يشهد تفوق إجمالي قيمة ترسيات عقود الطاقة المتجددة على نظيرتها الممنوحة للتنقيب وإنتاج النفط.

وعلى النقيض من ذلك، فقد ارتفعت قيمة ترسيات عقود التنقيب عن النفط التي أجرتها دول مجلس التعاون الخليجي العام الماضي الى نحو 2,9 مليار دولار، أي أكثر من ضعف القيمة الإجمالية للعقود المتجددة التي تمت ترسيتها، والتي بلغت 1,4 مليار دولار. أما في عام 2019، فقد بلغت قيمة عقود التنقيب عن النفط التي تمت ترسيتها في المنطقة 7,8 مليارات دولار، اي حوالي 3 أضعاف قيمة عقود مشاريع الطاقة المتجددة التي بلغت 2,8 مليار دولار.

اتجاهات استثمارية متباينة

وفقا لميد بروجكتس، فمن المرجح أن تكون قيمة مشاريع التنقيب عن النفط المقررة ترسيتها قبل نهاية عام 2021 أعلى قليلا من مشاريع الطاقة المتجددة إذا أمكن ترسية جميع العقود المجدولة في المنطقة دون تأخير. وبالمقابل فمن المقرر ترسية عقود مشاريع طاقة متجددة هذا العام بقيمة 14,5 مليار دولار مقارنة مع 14,6 مليار دولار في عقود مشاريع التنقيب عن النفط، لكن العديد من هذه المشاريع الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي تشهد برغم ذلك تأخيرات كبيرة بسبب تداعيات فيروس كورونا، وردود الفعل المتزايدة في مواجهة المستثمرين العالميين الذين يمولون قطاع الهيدروكربونات. وترى المجلة ان ثمة احتمالا بأن يؤدي استمرار تأخير ترسيات عقود التنقيب عن النفط الى تكبيلها وعجزها عن مواكبة العقود الخاصة بالطاقة المتجددة بحلول نهاية العام، لاسيما ان التحول عن الوقود الأحفوري دفع مجموعة من شركات النفط والغاز العالمية لاستهداف زيادة إنتاج الطاقة المتجددة، أو العمل على تخفيض نسب الكربون أو تقليل استثماراتها في التنقيب والإنتاج.

ومع أن مشاريع الطاقة الخليجية المتجددة معرضة هي الأخرى للظروف التي فرضتها الجائحة، لكنها تشهد زيادة في الاستثمار في ضوء مساعي شركات الطاقة العالمية لتعزيز الإنتاج من المرافق المتجددة.